

أثر الجواز النحوي في تنويع المعاني

محمد خالد الرهاوي

ملخص البحث

العرب أهل فصاحة وبيان، أعانهم على ذلك اللغة العربية بما تمتلكه من طاقات في التعبير، وسعة في المفردات، ودقة في الإفصاح عن المعاني، ومرونة في التراكيب، ولم يكن عمل النحاة في جانب كبير منه إلا توصيفا لمرونة تراكيبها لا ابتكارا لطرائق في التعبير تكثيرا، لكن من يقرأ بعض ما أجازته النحاة أو اشترطوه في بعض الأحكام، ولم ينعم النظر في ذلك، ربما ظن - كما زعم بعض الباحثين - أن ذلك كان لمجرد التكرار أو التعقيد من دون أن يتبع ما أجاز في هذا التركيب أو ما اشترط في هذا الحكم تغيرا في المعنى.

وقد حاول البحث بيان بطلان ذلك ببيان أن الجواز النحوي كان للنتوبع في المعاني¹ لا كما زعم، وذلك من خلال تبيان الفروق المعنوية الدقيقة بين بعض ما أجاز فيه غير ما وجه، وتبيان كيف يفصح تغير الحركة عن المعاني، وقد اخترت لذلك مسائل أجاز فيها وجهان أو ثلاثة أوجه كالنعت المقطوع والمخصوص بالمدح أو الذم و"بله" وغير ذلك، ثم ختمت بالنتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الجواز، المعاني.

¹ يرى د. محمود حسن الجاسم أن أسباب تعدد الأوجه يعود إلى أربعة أمور، هي: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد. انظر: تعدد الأوجه في التحليل النحوي ص 6-7. ويبدو لي من خلال إتمام النظر في هذه الأسباب أنها لا تخرج عن دائرة المعنى، فالخروج على القاعدة سببه الأول هو المعنى، والاجتهاد إما يكون وفق فهم المعنى وتصوره.

المبنى والمعنى

لإعراب عند النحاة حدان: لفظي ومعنوي²، أما اللفظي فهو "أثر ظاهر" أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة³، وأما المعنوي فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ³. فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، والأغراض كاملةٌ فيها حتى يكون هو المستخرج لها⁴. قال ابن جني: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان شرحاً⁵ واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"⁶.

فالنحاة إذا حدثوا الإعراب، وتكلموا على التراكيب بالنظر إلى اللفظ والمعنى، وهذا أمر بدهي مفروض؛ لأن اللفظ جسمٌ روحه المعنى⁷، هذا هو الأصل المتوازن الذي ينبغي أن يكون، ذلك أن الانحياز للفظ على حساب المعنى قتلٌ له، وتقويت لغرض الكلام⁸، وكذلك الميل إلى جانب المعنى على حساب اللفظ إخلالٌ بوسيلة أدائه، فلا يد إذاً من التوفيق بينهما ومراعاتهما معاً لأتبعهما مرتبطان ببعضهما ببعض ارتباط الروح بالجسد، يضعف كلٌ منهما

² أوضح المسالك 39/1

³ الفصلين 35/1، وانظر: الإيضاح في علم النحو ص 91، وشرح المفصل 51/1 و 72

⁴ دلائل الإعجاز ص 28 يتصرف بسير جداً.

⁵ يريد: نوعاً واحداً.

⁶ الخصائص 35/1

⁷ مصطلحات نقية من التراث الأبي العربي ص 462 عن ابن رشيق عن ابن طباطبا.

⁸ غرض للكلام إيصال المعنى، وهذا هو حد اللغة. يقول ابن جني: "حد اللغة أصوات يعرّبها الناس عن

أغراضهم". الخصائص 33/1

بضعف الآخر، ويقوى بقوته، والإخلال بأحدهما إخلال بالآخر. فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان كالجسد الذي أصيبت أعضاؤه وسلمت الروح التي تسكنه، كذلك إذا أصيب المعنى بخلل، وكان صحيح التركيب حسنه، كان كالجسم الذي سلمت أعضاؤه وأصيبت روحه أو نزعته، ولذا وجب ألا يكون المبنى بعيداً عن المعنى، وألا يكون له كيان مستقل مفارق له، بل متصل به من حيث دلالاته عليه.

وقد وفق النحاة بينهما، وراغوهما معاً، مصرحين بتلك المعاني حيناً، ومهملين التصريح بها حيناً آخر، من دون أن يعني ذلك أنهم لم يدركوها، فقد أدركوها كل الإدراك، وعلموها علم اليقين فيما بحثوا فيه وفيما قرروا، وإن لم بصرحوا به، وما الشروط التي اشترطوها أو الجوازات التي أجازوها إلا دليل على حرصهم على ضبطهم المبنى وفق ما يقتضيه المعنى، فالأحكام أو القواعد النحوية ليست قوائب جامدة اصطنعها النحاة للتكثير على الناس - كما يزعم بعض المحدثين - من دون أن يكون لها مدلول أو معنى، وليست الحركات إلا دليلاً على المعاني، ومن ثم فليست قواعد النحو جامدة أو متحجرة أو جافة أو ما إلى ذلك من توصيف ظالمة، بل هي لمن أنعم النظر فيها مليئة بالرواء والحيوية والقدرة على معازجة الأفكار والأنواق والمشاعر، وما الجفاء الذي نرميها به إلا دليل على جدار من الوهم دفعنا إلى الوقوف في ظله عدم عمق فهمنا تلك القواعد، وعجزنا عن إدراك دقائق الفروق المعنوية بين المتشابهات⁹، فانبى على هذا الجدار وهذا العجز وهم آخر دفع الكثيرين¹⁰ إلى

⁹ يقول عبد القاهر: "... وإذا نظرت في الصفة مثلاً، فعرفت أنها تتبع الموصوف، وأن مثلها قولك: جاء رجل طريفٌ و مررت بزيد الطريفٌ فهل ظننتم أن وراء ذلك علماء، وأن ههنا صفة تخصص، وصفة توضح وتبين، وأن فائدة للتخصيص غير فائدة التوضيح، كما أن فائدة الشياخ غير فائدة الإبهام، وأن من الصفة صفة لا يكون لها تخصيص ولا توضيح، ولكن يأتى بها مؤكدة كقولهم أمس الدابر، وكقوله تعالى: فإذا نُفِخ في الصور نفخة واحدة [الحاقة: 13]، وصفة يرد بها المدح والثناء... دلالات الإعجاز ص 31

محاولة تجريد النحو من أركانه وأصوله وروحه تحت ستار التيسير، فظننا منهم أن النحو هو معرفة المرفوع من المنصوب أو المحرور وهكذا، ولذلك أنكروا ما سواها؛ لأنهم يرونه ضرباً من الإغراب. يقول عبد القاهر على لسانهم: "... وإنما أنكروا أشياء كثرتموه بها، وفضول قول تكلفتموها، ومسائل عويصة تجسّمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين، وتغابوا بها الحاضرين"¹⁰. هكذا رأى هؤلاء النحو، ولم يدركوا أنه "المقياس الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سقيم حتى يُرجع إليه، لا يُنكر ذلك إلا من يُنكر حسنه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه... ولم يرَ أن يستقيه من مصبه، ويأخذه من معدنه، ورضي لنفسه بالنقص، والكمال لها مُعرض، وأثر الغيبة وهو يجد إلى الريح سبيلاً"¹¹، كما لم يدركوا أن النحو هو مجال الإبداع والشعر وأنه المتعة الحقة وأنه حياة ظهر نبضها بهذه القواعد والأحكام. يقول الدكتور مصطفى ناصيف: "النحو ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الخطأ والصواب، أو يرون الصواب رأياً واحداً. النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء أو الفنانين هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع"¹².

لكن النحاة لم يحثوا المعالي؛ لأنها متسعة ومتجددة لا يمكن أن تُحدّ أو تُحصّر أو تُضبط، ولا ينبغي أن تُحدّ، أما التراكيب فيمكن حدّ الغالبية العظمى منها وضبط أشكالها وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير أو تعريف وتكبير

¹⁰ منهم شوقي ضيف في كتابه، وإبراهيم مصطفى في إحياء النحو، وإبراهيم أنيس، وكتب النحو الحديث ولا سيما المناهج الجامعية، فقد صبت اهتمامها على السلاطة النحوية دون ربطها ولو قليلاً بالمعاني.

¹¹ دلائل الإعجاز ص 29

¹² دلائل الإعجاز ص 28

¹³ النحو والدلالة ص 5 (القول للدكتور مصطفى ناصيف صخر به محمد حماسة كتابه وليس لحماسة نفسه).

و... هذا ما كان وما ينبغي أن يكون؛ لأن النحو وُضِعَ في الأصل لأغراضٍ تعليميةٍ هدفها فهم القرآن الكريم وصونه من اللحن. ولما كان التعليم غير ممكن أن يكون عمّا لا يمكن أن يُحدَّ ويُضبط، كان اهتمام النحاة متجهاً في غالبته إلى الشكل أو التركيب رغبةً في ضبط التركيب المطردة، من دون أن يعني هذا أنهم فعلوا ذلك مغفلين المعنى، بل كان المعنى رائداهم في كل ما قرروه أو اشترطوه، وما الأحكام والشروط إلا دليل على إدراكهم تلك المعاني، ذلك أنه لا يقرر أو يشترط إلا من كان على تبصّر تام بما يقوله وبما يؤديه ما يجيزه، وأن من لا يعلم ولا يدرك دقائق التركيب تستوي عنده كل الأحكام والشروط والجوازات، وأن من يقرأ ما كتب هؤلاء النحاة يدرك ذلك ويوقن منه، وأن من عنده قليل من الاطلاع على ما روي عنهم في بعض المواقف لزيادة ذلك نورا على نور.

فقد روي أن عبد الملك بن مروان بلغه قول عثمان الحروري:

فإن بك منكم كان مروان وابنه وعمرؤ ومنكم هاشم وحبيب

فمننا حصين والبطين وقعبب ومننا أمير المؤمنين شبيب

فطلبه حتى ظفر به فقال له: أنت القائل: ومننا أمير المؤمنين شبيب؟ قال:

لم أقل ذلك، وإنما قلت: ومننا أمير المؤمنين شبيب. فقال عبد الملك: أطلقوا سراحه¹⁴.

ومما روي عن النحاة أن الرشيد استفتى أبا يوسف صاحب أبي حنيفة

وقاضي القضاة ببغداد في قول الشاعر:

إن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرفي يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

فقال أبو يوسف: هذه مسألة نحوية فقهية، ثم أتى الكمائي فسأله فقال: إن

رفع ثلاثاً ملقت واحدة، وإن نصبها ملقت ثلاثاً¹⁵.

¹⁴ عيون الأخبار 155/2. فالمعنى على نصب أمير، يا أمير المؤمنين إن شيئاً واحد مناه، وعلى رفعه: شبيب هو أمير المؤمنين وهو واحد مناه، والخلقة فينا، فيخرج بذلك خلافة عبد الملك.

ومن ذلك ما ذكره ابن جني حيث قال: سألت الشجري يوماً فقلت: يا أبا عبد الله كيف تقول: "ضربت أخاك"؟ فقال: كذلك، فقلت: أفتقول: "ضربت أخوك"؟ فقال: لا أقول "أخوك" أبداً. قلت: كيف تقول: "ضربني أخوك"؟ فقال: كذلك، فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول "أخوك" أبداً؟ فقال: أي شيء ذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة.¹⁶

فإن قيل: ما ذكرت روي عن العرب، ونحن رمينا تكلف النحاة في لغتهم، قلت ما قال ابن جني: "... كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمعتهم أخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصودهم أمين".¹⁷

ثم إن النحاة حللوا التراكيب وفرروا كثيراً من الأحكام على أساس المعنى، فهذا إمامهم سيبويه ينتصر للمعنى على اللفظ، ويرد من الوجوه الإعرابية ما يمكن أن يؤدي إلى فساد المعنى وإن كان هذا الذي ذهب إليه مخالفاً مذهبه، من ذلك أنه ذهب في التنازع إلى أن الثاني أولى بالمعمول من الأول لقرب جوارحه ولصحة المعنى حيث قال: "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جوارحه، وأنه لا ينقض معنى"¹⁸، ثم خالف ذلك حيث قال في قول امرئ القيس:

ولو أنما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال¹⁹

: فإنما رفع "قليل"؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب، فسدت المعنى²⁰.

¹⁵ انظر: معنى اللبيب 76/1

¹⁶ الخصائص 250/1

¹⁷ الخصائص 308/1، وقد عقد ابن جني باباً في أن العرب لم يأتوا من العقل والأغراض ما تمبه النحاة إليهم، انظر: الخصائص 237/1

¹⁸ الكتاب 74/1، وانظر: المقنضب 73-72/4 و75 و77-78، وارتشاف الضرب 2139/4

¹⁹ ديوان امرئ القيس من 39

ومما سبق ومما سيأتي سيبتين بطلان قول بعضهم: "أما علامات الإعراب فقل أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى، وقل أن يُشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديلاً في المعنى لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، وكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الإعراب"²¹ = وقول آخر: "إن هذه الحركات - حركات الإعراب - لا مدلول لها ولا معنى، وإنما اجتلبت لتسهيل النطق وللتخلص من الإسكان"²².

وسأبين بطلان هذين القولين وأمثالهما بتبيان الفروق الدقيقة في بعض ما أجاز فيه النحاة غير ما وجه من الإعراب أو فيما اشترطوه في بعض الأحكام والمسائل ليتبين لنا أن هذه الجوازات والشروط إما كانت خدمة للمعاني وبيانا للطريق الموصلة إليها، فتمه فرق معنوي بين «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ» (البقرة 2/2) و«لا ريبَ فيه»، وبين «الحمد لله» و«الحمد لله»²³، وبين «قَوْلُ الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» (الماعون 5-4/107) و«ويلاً للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون»، وبين «أنت الحبيب» و«الحبيب أنت»²⁴ وغير ذلك.

المسألة الأولى: تمييز المقادير:

²⁰ الكتاب 79/1، والمقتضب 76/4. قال أبو البركات: "وأما قول الآخر: وقد غلغى بها ونرى حسورا بها يقتلنا الخرد الخدالا فنقول: إنما أصل الأول مراعاة لحركة الروي، فإن التصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز، فاستعمل الجائر ليخلص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنما الخلاف في الأولى". انظر: الإتصاف 93/1.

²¹ إحياء النحو من المقدمة (هـ).

²² من أسرار اللغة ص 142-158 عن نحو التيسير ص 34.

²³ انظر: لمسات بيثية ص 11 وما بعدها.

²⁴ انظر: دلائل الإعجاز ص 190 وما بعدها.

وأما تمييز المقادير فقال للنحاة: إنه يجوز فيه النصب، والإضافة إلى النكرة، والجر بـ"من"، نحو عندي رطلٌ برتقالاً، أو رطلٌ برتقال، أو رطلٌ من برتقال.²⁵ ولا شك أن تغير المباني لابد أن سيؤدي إلى تغير المعاني، فما المعاني التي ترتبت على تغير المباني؟ أعني جواز تغير الحركات وما يتبعه من تغير المعاني.

إن تمييز المقادير يُجرُّ بالإضافة عندما يكون المقصود في التركيب الآلات. فقولك "عندي رطلٌ برتقال" يدل على أن عندك الآلة التي هي الرطل نفسه لا البرتقال. قال أبو حيان: "وإذا أريد الآلات التي يُكأل بها أو يوزن أو يُزرع - تعيّنت الإضافة على معنى اللام، ولا يجوز النصب، فنقول: لي ظرفٌ صل، تريد الوعاء الذي يكون فيه العسل، وقفيزٌ بز، تريد الآلة التي يُكأل بها الثر، ورطلٌ زيت، تريد به الآلة".²⁶

وأما جره بـ"من" ففيه توكيدٌ للتمييز وإزالة للشك عنه. قال مسيبويه "هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير.... فتدخلُ من ههنا كدخلها في كم" توكيداً.²⁷ وقال ابن السراج: "أما قولهم: حسبك بزيد رجلاً، وأكرم به فارساً، وحسبك بزيد من رجل، وأكرم به من فارس، وشه دره من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم، ولا هو أقره من عبد، فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت "من" لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارساً، وحسبك به خطيباً، لجاز أن تعني في هذه الحال، وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً، وكم ضربت من رجل، جاز ذلك؛ لأن كم قد يتراخى عنها مميزها، وإذا قلت: كم

²⁵ انظر: شرح الشهاب 382/2-383، وارتشاف الضرب 1630/4، وشرح ابن عقيل 665/1-666

²⁶ ارتشاف الضرب 1630/4-1631

²⁷ الكتاب 174/2، والمفاتيح 35/3

ضربت، لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً؟ أم: كم ضربت من رجل، فنحول "من" قد أزال الشك²⁸.

وأما نصبه فعندما يكون المقصود من الكلام التمييز. قال الرضي: فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير²⁹.

المسألة الثانية: النعت المقطوع:

المنعوت إما أن يكون معرفة أو نكرة، والقصد من نعت المعرفة توضيحها، ومن نعت النكرة تخصيصها، والتوضيح أو التخصيص قد يحتاج إلى النعت فيجب الإتيان، فإن لم يحتج إليه جاز فيه القطع، ويكون قطع النعت في معرض المدح أو الذم أو الترحم، نحو: مررت بزيد الكريم، وأعرضت عن عمرو البخيل، وأعلنت أخي الضعيف، والأعراض التي يفيدها قطعها هي:

- لفت لانتباه السامع وتوجيه عنايته واهتمامه إلى اللفظ المقطوع من خلال المخالفة.

- زيادة المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن صفة المعرفة يسوّى بها للإيضاح وإزالة الاشتراك اللفظي، فلما علم أن هذه الصفة قد اشتهر بها موصوفها وأمن النباشه بشخص آخر قطعت، ولو لم تكن معلومة عند السامع لما قطعها المتكلم.

- الإطناب في المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن تكثير الجمل يناسب ذلك، ولو أتبع الصفة لكانت الجمل أقل فيؤدي إلى قلة معاني المدح أو الذم، فقطعها يزيد المدح مدحاً والذم ذماً والترحم ترحمًا.

²⁸ الأصول 308/1، وشرح المفصل 73/2

²⁹ شرح الكافية 57/2

- تجديد المدح أو الذم أو الترحم . قال ابن القيم: "وقائده القطع من الأول أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلام؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد اللفظ كان أبلغ".³⁰
والنعت إذا كان مجروراً بجوز فيه الإتيان والرفع والنصب، وإذا كان مرفوعاً جاز القطع إلى النصب، وإن كان منصوباً جاز فيه القطع إلى الرفع³¹.
ولكل معنى مختلف عن الآخر.

- أما الإتيان فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخص آخر، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها غالباً للإيضاح وإزالة الشك الذي يكون في المعرفة ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.

- وأما الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف فليبان أن ما مدح به الموصوف أو ذم ثابت له متاصل فيه كأنه طبع من طباعه ذلك أن الجملة الاسمية تفيد الثبات والدوام. قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: "وقراءة الرفع أمكن في المعنى... لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى...".³²

- وأما للنصب فيفيد أن ثمة طرفين:

الأول: المادح أو الذام أو المترحم وهو فاعل أمدح أو أذم أو أترحم، فيكون المدح أو الذم أو الترحم من الخارج؛ لأن فيه تخصيصاً وتقييداً بشخص المتكلم وبزمن الفعل المضارع المقتر، قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: "... ومن نصب فلا بد من عاملٍ تقديره: أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله،

³⁰ بدائع الفوائد 189/1

³¹ انظر: ارتشاف الضرب 1926/4

³² البحر المحيط 34/1، ما قاله أبو حيان لم يأت في باب النعت، بل في الكلام على قراءة الحمد لله بالرفع والنصب، ووجه استشهاده بقوله في باب النعت إنما هو التمثيل على ما تقدمه الجملة الاسمية من معان.

وأشعر بالتجدد والحدوث.³³ ومن ثمّ فارتباط المدح أو الذم أو الترحم بذلك ربما يجعله أقلّ مما ينبغي أن يكون، ذلك أن أفعال الأشخاص وأزمانهم - مهما كانت أو طالت - تظلّ محدودة، من جهة أخرى فإن صدور المدح أو الذم من شخص بعينه ربما يكون مرتبطاً بموقف الشخص من المدح أو المذموم، ولذلك فإن المدح أو الذم قد يكون المتكلّم عليه مستحقاً لأحدهما، وربما لا يكون، فكثيراً من الأشخاص يُمدحون بما ليسوا أهلاً له أو بما لا يستحقونه، وإنما ذلك نفاقاً أو رهبةً أو طمعاً أو... أما في حال الرفع فإن المدح من الداخل، وفي الرفع عموم في المدح أو الذم أو الترحم وإطلاق لهما من غير ما تقييد بشخص أو زمن.

والثاني: طرف مدوح، والمدح هنا ليس ثابتاً له كثباته في سابقه، فمدحه هنا متكرر متجدد، لكنه غير متأصل فيه وملازم له، ذلك أن الجملة هنا فعلية، وهي تقيّد التجدد والحدوث، والمدح أو الذم أو الترحم في الرفع أبلغ منه في الإتياع والنصب، ذلك أن الجملة الاسمية أكد وأثبتت من الفعلية.

وبهذا بان بطلان قول بعض الباحثين فيه: إن هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنى، وما هو إلا ترخيص في العلامة الإعرابية.³⁴

المسألة الثالثة: المخصوص بالمدح أو الذم:

نحو: نعم الخلق الصدق، وبئس العمل الغدر.

قال النحاة: يجوز إعراب المخصوص مبتدأ أو خيراً أو بدلاً.³⁵ وأقول: إن هذا التجويز ليس لمجرد التأكيد كما ادّعى بعض مدّعي التيسير، بل لكل وجه من الإعراب معنى له مقام يقال فيه.

³³ البحر المحيط 34/1

³⁴ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د: محمد حماسة عبد اللطيف ص 297-298 (لما أتت على هذا الكتاب، فأنته من كتاب "القاعدة النحوية" للدكتور محمود الجاسر، ص 121-122).

³⁵ انظر: ارتشاف الضرب 2054/4

فإعرابه مبتدأ مؤخرأ يفيد أن ما مدح به الفاعل أو ذم ثابت له، متأصل فيه كآله طبع من طباعه، وإعرابه خبراً لمبتدأ محذوف يفيد الإيضاح بعد الإبهام³⁶، ذلك أن الكلام في معرض المدح أو الذم فيتطلب الإطناب فيهما، وذلك يناسبه تكثير الحمل، فتعم أو بنس مع فاعلهما المعرف باللام الجنسية مدح أو ذم عامان، والعموم موضع إبهام، فلما جاءت الجملة الاسمية بعده خصصت هذا العموم، وأوضحت إبهامه وأزالته. من جهة أخرى فإن الرغبة في تعجيل الوصول إلى الخبر لعلها من مسوغات الإيجاز بحذف المبتدأ. وإضافة إلى أنه يفيد ما سبق أن ذكرته أنفا عند قطع النعت بالرفع.

أما إعرابه بدلاً فيفيد أنه هو * الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة، وإفاد بمجموعهما فضل تأكيد وبيان لا يكون في الإفراد، فالفاعل عام مبهم يخصصه ويوضحه ويبينه البديل، وفي ذلك من التشويق ما فيه. قال الرضوي: وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً في النفس... مع زيادة التعريف.³⁷

فإن قيل: في إعرابه مبتدأ تكون الجملة اسمية فتدل على أن ما مدح به أو ذم ثابت له ومتأصل فيه، قلت: في إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف ما يكون أبلغ في المدح أو الذم، ذلك أنه اكتسب دالتين:

الأولى: حدوث المدح أو الذم في الماضي من غير دلالة على تجدد حدوثه من خلال جملة نعم أو بنس الفعلية الماضية.
والثانية: ثبات ما خص به ثباتاً دائماً من خلال الجملة الاسمية الثانية.

³⁶ وهو شبهه ببطل التفصيل.

³⁷ شرح الكافية 2/380-381

إضافة إلى ذلك فهو عبر عما سبق بالفاظ قليلة وجمل ومعانٍ كثيرة، وهى البلاغة غير هذا.

المسألة الرابعة: الاسم بعد 'بئنه':

يجوز فى الاسم الذى يلبها الرفع والنصب والجر³⁸ نحو قول كعب بن

مالك:

تترُ الجماجم ضاحياً هامأئها بئنه الأكبُ كأنها لم تُخلق³⁹

فالمعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤوس للإبصار، كأنها لم تخلق من محالها من تلك الأجسام، أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة، فكيف الأكب؟ أى إذا كانت حالة الرؤوس هذه مع عزة الوصول إليها، فكيف حال الأيدي التي يوصل إليها بسهولة، والمعنى على رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك الحالة، فدع الأكب؛ لأن أمرها أيسر وأسهل. والمعنى على رواية الجر أنها تترك الجماجم ترك الأكب منفصلة عن محالها، كأنها لم تخلق متصلة بها.⁴⁰ قال ابن هشام: "استعملت مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفترها بعضهم بـ"عجز"، وهو ظاهر.⁴¹

³⁸ انظر: معنى اللبيب 156/1، وإعرابها حسب حركة الاسم بعدها ويكون على النحو الآتى:

أ- بئنه: مفعول مطلق، الأكب: مضاف إليه.

ب- بئنه: اسم فعل أمر بمعنى دج، بئني على الفتح لا محل له، الأكب: مفعول به منصوب.

ج- بئنه: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، الأكب: مبتدأ مؤخر.

³⁹ انظر: شرح أبيات معنى اللبيب 25/3

⁴⁰ انظر: شرح أبيات معنى اللبيب 26/3-27، والنماموني النحوي ص 157

⁴¹ معنى اللبيب 156/1

خاتمة

- بعد هذه الجولة الممتعة بين الجوازات النحوية وشروط النحاة في بعض الأحكام أختتمها ببيان نتائجها:
- بيان أن المعاني الجزئية الدقيقة للجوازات النحوية أو الشروط كانت متصورة في أذهان العرب أولاً ثم النحاة ثانياً، وإن لم تأت على شكل نظرية متكاملة كتكامل الجوازات والشروط نفسها.
 - بيان أن الأحكام النحوية والشروط التي اشترطها النحاة لم تكن للتكثير، بل مراعاة للمعنى وخدمة له وبيانا للطريق الموصلة إليه، فالمعنى كان رادهم فيما قرروه، وإن لم يفصحوا عنه.
 - بيان أن الجوازات النحوية إنما كانت تنوعاً في المعاني لا للتكثير والإغراب على المتعلمين، والجواز النحوي لا يقتصر على تغير حركات الإعراب، بل يشمل تغير وجوه الإعراب مع الحركة الواحدة.
 - بيان نفاذ الأحكام النحوية والشروط في الإعراب عن المعاني والكشف عنها ومراعاتها، فهي الوسيلة لاستكناها.
 - بيان الفروق الدقيقة في المعاني لبعض الأحكام والتراكيب كتمييز المقادير والنعت للمقطوع والمخصوص بالمدح والذم والاسم بعد 'له'، وشروط نائب الفاعل.
 - بيان أن القواعد النحوية ليست قوالب جامدة مصطنعة مجردة من المعاني بل هي لمن أنعم النظر فيها مليئة بالحياة والرواء والقدرة على معارضة الأفكار والأذواق والشاعر، وما الجفاء الذي نرهبها به إلا دليل عن عمق فهمنا تلك القواعد، وعجزنا عن إدراك نقائق الفروق المعنوية بين المتشابهات.
 - إبطال ما ادّعاء بعض الباحثين من أن تغير علامات الإعراب لا يتبعه تغير في المعنى من خلال بيان بعض المسائل التي يجوز فيها أكثر من وجه.

المصادر والمراجع

- إبراهيم محمد أبو الفضل - ديوان امرئ القيس. الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.
- الاسترأباضي رضي الدين، تحقيق: عمر يوسف حسن - شرح الكافية. منشورات جامعة قار بونس، ليبيا.
- ابن الأثير أبو البركات؛ تحقيق: عبد الحميد محمد محيي الدين، 1989م - الإصناف في مسائل الخلاف. منشورات جامعة البعث، حمص.
- الأندلسي أبو حيان؛ تحقيق: محمد د. رجب عثمان، 1998م - ارتشاف الضرب من لسان العرب. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأندلسي أبو حيان، 2005م - البحر المحيط في التفسير. الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق.
- البغدادي عبد القادر؛ تحقيق: رباح عبد العزيز، دقاق أحمد يوسف، 1991م - شرح أبيات مغني اللبيب. الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.
- الجاسم د. محمود حسن، 2007م - تعدد الأوجه في التحليل النحوي. الطبعة الأولى، دار النمير، دمشق.
- الجاسم د. محمود حسن، 2007م - القاعدة النحوية. الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
- الجرجاني عبد القاهر؛ تحقيق: شاكر محمود - دلائل الإعجاز. الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ابن جني أبو الفتح؛ تحقيق: النجار محمد علي - الخصائص. الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- الجواري د. أحمد عبد المتار، 1984م - نحو التيسير. مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.

- الجوزية ابن قيم - بدائع الفوائد. دار الكتاب العربي، بيروت.
- الزجاجي تحقيق: المبارك د. مازن، 1996م - الإيضاح في علل النحو. الطبعة السادسة، دار النفائس.
- الزمخشري جار الله ضبط وتوثيق: آل زهوي أبو عبد الله السداني بن منبر، 2006م. - الكشاف. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت.
- السامرائي د. فاضل، 2006م - لمسات بيانية في نصوص من التنزيل. الطبعة الثالثة، دار عمار، عمان.
- المسراج أبو بكر؛ تحقيق: الفتلي د. عبد الحسين، 1999م - الأصول في النحو. الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سيبويه أبو بشر؛ تحقيق: هارون عبد السلام - الكتاب. عالم الكتب، بيروت.
- عبد اللطيف د. محمد حماسة، 2006م - النحو والدلالة. الطبعة الخامسة، دار غريب، القاهرة.
- عزام محمد، 1995م - مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي. الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، دمشق.
- ابن عقيل بهاء الدين؛ تحقيق: عبد الحميد محمد محيي الدين - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (نسخة مصورة).
- ابن قتيبة، 1925م - عيون الأخبار. دار الكتاب العربي، بيروت. (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).
- ابن مالك جمال الدين؛ تحقيق: السيد د. عبد الرحمن، المختون د. محمد بدوي، 1990م - شرح التسهيل. الطبعة الأولى، هجر للطباعة.
- الميرد أبو العباس؛ تحقيق: عضيمة د. محمد عبد الخالق - المقتضب. عالم الكتب، مصطفى إبراهيم، 1992م - إحياء النحو. الطبعة الثانية، القاهرة.

-
- مصطفى د. عمر، 2001م - الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغنى اللبيب،
الطبعة الأولى، دار الينابيع، دمشق.
- ابن هشام جمال الدين؛ تحقيق: عبد الحميد محمد محيي الدين، 1979م - أوضح
المسالك إلى ألفية ابن مالك. الطبعة الثالثة، دار الجيل، بيروت.
- ابن هشام جمال الدين؛ تحقيق: المبارك د. مازن ، حمد الله محمد علي، 1378هـ -
مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. الطبعة الخامسة، مؤسسة الصادق، طهران.
- ابن يعيش - شرح المفصل. عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبى بالقاهرة.

Summery of the research

Arabs were men of eloquence and manifestation in speech. They were supported by their language " Arabic" with what it possessed of a wide range of vocabulary and accuracy in showing the meaning and flexibility of structures . The task of the grammarians, in a large deal of it, was only describing the flexibility of the structures rather than inventing ways of expressions only to enlarge the number, of the ways. However, who reads what the grammarians have allowed and stipulated in some rules, without scrutinizing it he may think, as some researchers claim that it was only for enlarging the number or shortening without following what had been admitted in the structure or what had been provided in the rule of "changing" in the meaning. This research tries to show that the Grammatical Permissibility functions for variating the meanings by means of showing the tiny differences between the meanings that some of which other aspects have been permitted. And in demonstrating how the change of the vowel points show the meanings approving that the matter is not as it has been claimed. So for that aim I've chosen quests that I find in them two or three aspects such as the Amputated Adjective which is devoted for praising or dispraising and "Belhe" and some others. I've also chosen the quest of "the subject Representation" on which the grammarians, conditions "term" are many. I've shown that these conditions have been established according to the meaning and for it. Then finally I concluded with the consequences yielded by the research.

Key words: Varity, meaning